



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 23

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 09 ربيع الأول 1433

الموافق 02 فيفري 2012

فهرس

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين ص 03

■ إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2011.

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 09 ربيع الأول 1433
الموافق 02 فيفري 2012

أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، ومرحباً
بكم جميعاً في مقر مجلس الأمة.
أيها السيدات، أيها السادة،
نلتقي اليوم كالعادة للمشاركة في مراسيم اختتام
أشغال الدورة الخريفية العادية في مجلس الأمة،
لقاؤنا يأتي لتتويج جهد دام خمسة أشهر وتقييم
حصيلة دورة كاملة، إنها مناسبة تعطينا الإمكانية
لجرد حجم الحصيلة وتحليل مجريات الفترة.

ما يمكن قوله عن دورة الخريف العادية هذه، هو
أنها كانت حقاً متميزة عن سابقتها، في كونها
جاءت عقب مشاورات سياسية جرت مع الأحزاب
السياسية والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع
المدني وهي أتت في ظل أجواء سياسية اتسمت
بالحيوية، كما جاءت مقرونة بحراك غير معتاد
عرفه البرلمان خلال الفترة، تميز ووجد مبرره في
أكثر من سند، ولعل أبرز هذه المبررات يكمن في
نتيجة الجهد الذي بذل خلال الدورة وفي كون
أعضاء مجلس الأمة قد استنفدوا كافة البنود
التي كانت مسجلة في جدول أعمال هذه الدورة.
ويأتي كذلك في كون النصوص القانونية التي تمت
المصادقة عليها أثناء الدورة، هي بالواقع نصوص في
غاية الأهمية سيترتب عليها تأكيداً:

– تعزيز مكانة المنظومة القانونية الأساسية
للبلاد؛

– وترسيخ قواعد الديمقراطية التي ستمارس
بشكل أعمق وضمن منظور أوسع وعلى كافة
المستويات.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن دورة الخريف العادية لهذه السنة كانت حقاً
دورة ثرية سواء في محصلتها التشريعية أو في

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد رئيس المجلس الشعبي
الوطني، والسيد الوزير الأول والسيد نائب الوزير
الأول، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسادة
أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدات
والسادة الضيوف؛ طبعاً اجتماعنا اليوم هو للمشاركة
في مراسيم اختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2011.
وقد جرت العادة في مثل هذه المناسبات، أن
ألقي بعض الكلمات على مسامعكم لكي أخص فيها
حصيلة الجهد الذي بذل خلال الدورة، ومن دون
إطالة أشعر في الكلمة المعدة للمناسبة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيد نائب الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،

الخاصة بتطبيقه وبتتيح الفرصة للمرأة لكي تؤدي دورها في العمل السياسي كاملاً. القانون المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، هو الآخر جاء ليعزز من مكانة البرلمان ويلزم المنتخب بالتفرغ لعهدته البرلمانية والدفاع عن مصالح المواطنين.

أما بالنسبة للقانون العضوي المتعلق بتنظيم جمعيات المجتمع المدني فقد جاء لينظم هذه الفئة من التنظيمات المجتمعية ويوضح ويضبط كيفية عملها ويدخل الشفافية في مجال تسيير نشاطها بعيداً عن الإغراءات والتأثيرات المادية والمعنوية الداخلية منها والخارجية، بحيث تصبح هذه الجمعيات حقاً همزة وصل بين المواطن والهيئة التنفيذية.

أثناء هذه الدورة ناقش وصادق أعضاء مجلس الأمة على نصوص أخرى ذات أهمية كبيرة كقانون الولاية وقانون ضبط الميزانية بالإضافة – بالطبع – إلى قانون المالية الذي تعودنا على دراسته في كل دورة خريف عادية.

لقد سعيت إلى تعداد عناوين مشاريع القوانين المعالجة في الدورة وغايتي كانت التذكير بها للقول في النهاية إن جل هذه القوانين جاءت إما لتحديد صلاحيات وسلطات وعلاقات العمل ما بين المنتخبين المحليين ومسؤولي الهيئات الإدارية أو هي جاءت لتنظم وتوسع من فضاء الحرية وحقوق الإنسان في الساحة الوطنية، أو أتت لتعزز دولة الحق والقانون، وبتعبير آخر فإن كافة هذه القوانين أتت لتأكيد وتعميق وتوسيع مجالات سياسة الإصلاح وتدعيم الممارسة الديمقراطية ضمن المجتمع.

فحزمة القوانين هذه جيء بها إذن ضمن منظور شامل وتصور سياسي مسؤول قدمه القاضي الأول في البلاد وصادق عليه الشعب، وهي قدمت للبرلمان للإثراء كما كان مقرراً لها وفاء لتعهدات قدمت في السنة الماضية وحددت مراحلها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

حري بنا ونحن نتحدث عن مجريات عمل الدورة أن نسجل من هذا المكان مستوى العناية التي أولها أعضاء مجلس الأمة لمضامين قوانين الإصلاح

نشاطها البرلماني.

إن خلالها كان للبرلمان بغرفتيه امتياز وشرف المناقشة والإثراء والمصادقة على نصوص قانونية تشكل – إلى جانب الدستور المزمع مراجعته – تحولاً كبيراً لمسار البلاد ويشكل بدون شك منعطفاً حاسماً في تاريخها الحديث.

جدول أعمال الدورة أتى بالإضافة إلى قوانين الإصلاح التي أشرنا إليها جاء أيضاً بنصوص أخرى هامة، بعضها لسد فراغ قانوني كان موجوداً، في حين أن الأخرى كانت – لأهميتها الدستورية – عبارة عن قوانين عضوية؛ الأمر الذي أعطى الأهمية والمكانة والوزن للعمل التشريعي الذي ميز عمل الدورة، إذ لم يسبق لهيئتنا أن عالجت نصوصاً عضوية بهذا العدد وبهذه الأهمية وفي نفس الدورة.

وهنا يمكننا القول إن حزمة القوانين هذه جاءت لتزويد البلاد بمنظومة قانونية منسجمة من شأنها المساهمة في تحسين الأداء لأوجه النشاط المختلفة، فأدخلت آليات جديدة في مجال الرقابة على العمل الانتخابي، الذي من شأنه أن يوفر الأجواء المناسبة لإجراء الاستحقاقات المقبلة في أجواء التنافس السياسي النزيه ويقوي من مصداقية العملية الانتخابية ويعطيها صفة الشفافية.

قانون الإعلام من جهته سيكون من دون شك سنداً داعماً لرجال الإعلام لتأدية دورهم براحة أكبر، كون القانون جاء بإجراءات جديدة من شأنها أن توسع من حيز ومكانة الكلمة الحرة والرأي الجريء، وهو جاء ليقدم دعماً أقوى للعاملين في هذا القطاع الحيوي، ولعل الجدة التي أتى بها هذا القانون هو أنه فتح باب السمعي – البصري للجميع.

القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية من جانبه أتى ليضبط وينظم مجال نشاط التشكيلات السياسية القديمة التكوين والجديدة النشأة، وبتتيح أمامها الفرص للتعبير عن الرأي والدفاع عن الموقف والبرنامج الخاص بهذه التشكيلة أو تلك.

أما القانون العضوي الخاص بالمحاصصة المخصصة للمرأة فإنه أتى من جهته ليعترف بحق مكرس في الدستور، كما جاء ليوضح الكيفيات

تتماشى مع متطلبات المرحلة، إصلاح يعزز له المكاسب والإنجازات المحققة ويرسخ الممارسة الديمقراطية ويقوي من مكانة التعددية الحزبية، وتُجذّر مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان.

أيها السيدات، أيها السادة،

تعرف الساحة السياسية الوطنية هذه الأيام حيوية غير عادية، أحزاب جديدة تسعى لتحقيق وجودها القانوني من خلال سعيها لعقد مؤتمراتها التأسيسية وأخرى من الآن بدأت في تنظيم شؤون البيت استعداداً لخوض المنافسة الانتخابية وثالثة تدرس إمكانية المشاركة في الانتخابات من عدمها، وبين هذه التوجهات وتلك، يجري نقاش يمكن وصفه بالنقاش الحي.

إن هذه الحركية إن دلت على شيء فإنما تدل على حقيقة أخرى مفادها أن هذه الحيوية تعد - بالواقع - بداية مشجعة لتنفيذ الرغبة المتقاسمة ما بين الأغلبية الحزبية الناشطة وبين مؤسسات الدولة الساهرة على تنفيذ مضمون قوانين الإصلاح؛ وتؤكد أيضاً أن شعبنا الذي لقحته التجارب يريد أن يسير التطور الحاصل ضمن مجتمعه وفي العالم ومن خلال دعمه لنصوص قانونية جاءت لتحقيق إصلاحات عميقة وشاملة بقصد إحداث تغيير هادئ ورصين، يواكب مقتضيات المرحلة التي تمر بها البلاد.

الحقيقة التي يجب أن تقال أيضاً هي أن الأغلبية ضمن الطبقة السياسية أصبحت الآن متأكدة من صدقية النية وجدية الرغبة التي عبر عنها فخامة رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة بغرض التغيير، وهي لذلك تسعى لأن تتكيف وتعمل في إطار القوانين الجديدة.

أيها السيدات، أيها السادة،

بعد أيام معدودات يدعو السيد رئيس الجمهورية الهيئة الانتخابية، ومن ذلك التاريخ إلى يوم إجراء الانتخابات سوف ينصرف اهتمام الجميع - ولا شك - للحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ضمن قاعة جلسات المجلس الشعبي الوطني، ومواقع المسؤولية ضمن الهيئات المنتخبة على مستوى المجلس.

وتأكيدهم على الآمال المعلقة على تجسيدها، وأن ننوه بما أبدوه من اهتمام بحساسية ودقة هذه المرحلة المتميزة في مسار تعميق قواعد الممارسة الديمقراطية، فلقد ناقش أعضاء مجلس الأمة هذه القوانين بروح مسؤولة عالية، فقدموا الآراء ووجهات النظر التي تنوعت، انتقدت حيناً ودعمت أحياناً، لكن ما كان يربطها - كقاسم مشترك - هو إبراز حقيقة الرهانات الوطنية المرتبطة بمسعى الإصلاحات وضرورة الوصول بها إلى الغايات المتوخاة لها.

أيها السيدات، أيها السادة،

إنطلاقاً من هذه المعطيات، فإن هناك جملة حقائق ستوقفنا وتستوجب التعليق منا، لعل أبرزها يكمن في كون هذه القوانين تمت في ظروف خاصة لا تخفى مضاعفاتها على أحد، ظروف طبعها تجاذبات عديدة في المصالح إقليمياً ودولياً، وروجت لها جهات لا تخلو من نوايا غير واضحة كثيراً ما زرعت بوادر الشك، لكن أبناء الجزائر لا تنطلي عليهم خلفيات أصحاب تلك النوايا.

لهذا لم يكن المواطن هذه المرة في حاجة إلى بوصلة تقدم له من قبل هذه اليد الخارجية أو تلك لترشده عن الطريق.

بلدنا اختار الطريق وضبط عقارب الساعة مع الاستقرار ومع التنمية لأنه يلمس ثمار هذا الخيار، كما أصبح يشاهد بأم عينيه الإنجازات التي تحققت في كافة الميادين: الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسية ويقطف ثمارها؛ ولا أحد يستطيع اليوم نكران حقيقتها، نتائج تنطق بها الأرقام وتجسدها الإنجازات في الميدان وفي كافة المجالات والحقول، لهذا كان أمراً طبيعياً ألا يضحى شعبنا بهذه المكاسب لمجرد رؤيته لحلم مزعج شاهده في نومه، أو إغراءات مزيفة قدمت له لركوب موجة عابرة.

لهذا كان طبيعياً إذن، أن يتفطن أبناء الجزائر وفي حينه لمرامي تلك المحاولات ويفشلوها، ولهذا أيضاً كان طبيعياً أن يكون التجاوب مع دعم خيار الاستقرار بقصد الحفاظ على المكاسب التي تحققت، متوجهاً نحو المستقبل بنظرة جديدة متجددة ترمي إلى اعتماد سياسة إصلاح رصينة

نأمل من التشكيلات السياسية أن تحرص أكثر على العمل من أجل إنجاح الاستحقاق القادم في إطار جو تسوده المنافسة النزيهة، ونأمل من شعبنا الذي أظهر باستمرار وعياً كبيراً في مثل هذه المناسبات أن يعمل على الحفاظ على تماسكه من خلال المشاركة القوية في هذه المنافسة الشريفة، لأن بهذا السلوك المواطني سيحبط كافة المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار بلاده والمساس بالمكاسب التي حققها بالدم وبالعرق وبالجهد؛ أما الطبقة السياسية فإننا نأمل منها أن تعمل وفق ما أتت به القوانين والقرارات التي اتخذت من قبل السلطات، خاصة وأن هذه القوانين والقرارات قد تجاوبت إيجابياً مع الاقتراحات والملاحظات التي تقاسمت الرؤى فيها مع الأغلبية التي تعمل الآن في الساحة السياسية.

وأخيراً، فإننا نأمل بل ندعو الجميع إلى ضرورة الإسهام في إنجاح الاستحقاق القادم من خلال المشاركة الفاعلة في تحسيس المواطن بضرورة المشاركة في تأدية الواجب الانتخابي.

إن إنجاح هذا الموعد هو مسؤولية الجميع، خاصة وأنه لم تبق هناك من حجة تبرر عدم نجاحنا فيه، فالقوانين الجديدة أعطت كافة الضمانات، وجاءت بعدها قرارات الحكومة لتعطي مزيداً من الضمانات الأخرى إن محلياً من خلال تمكين الأحزاب من إمكانية المراقبة أو من خلال إشراك رجال القضاء في الإشراف على عملية الانتخابات، وإن خارجياً من خلال دعوة المراقبين الدوليين ورجال الإعلام الأجانب الذين سوف توفر لهم الدولة كافة التسهيلات لتأدية مهمتهم في إطار الشفافية التامة ووفق ما توجبه القواعد الدولية المرعية في هذا الميدان.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من جهتنا كأعضاء في مجلس الأمة، فإننا مطالبون في هذه الفترة أكثر من أي فترة أخرى، نقول إننا مطالبون بالتحرك الفاعل في الميدان لإنجاح هذه العملية التي لن نكون مبالغين إذا قلنا إنها ستكون حدثاً هاماً تعيشه البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،
أثناء الدورة وبالإضافة إلى أدائنا التشريعي فقد واصلت هيئتنا نشاطها الرقابي عادياً فانتظمت بها جلسات الأسئلة الشفوية التي قاربت السبعين سؤالاً شفوية خلال الدورة فأصبحت بذلك الجلسات حقاً منبراً حراً للمصارحة بحقيقة الأمور الجارية بداخل البلاد، كما يراها المواطن عبر ممثليه ضمن الهيئة، والحقيقة كما تنظر إليها الحكومة أو هي تتصور معالجتها بها.

أعضاء مجلس الأمة إلى جانب نواب المجلس الشعبي الوطني نشطوا خلال الدورة الخريفية في مجال الدبلوماسية البرلمانية، حيث شرحوا بفعالية مواقف البلاد من مختلف القضايا الجهوية والدولية كما هم صححوا لنظرائهم البرلمانيين عبر العالم بعض المفاهيم الخاطئة التي كانت بعض الجهات منهم تسعى إلى ترويجها حول مجريات الأمور في بلادنا وفي منطقتنا، وشرحوا بصدق رؤى الجزائر من مختلف القضايا وفسروا الكيفيات التي بواسطتها تتحقق التحولات التي تحصل في داخل الجزائر وحولها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أثناء الدورة عمل المجلس كالعادة على تنظيم عدد من النشاطات الفكرية الخاصة بترقية الثقافة البرلمانية؛ نشاطات عالجت قضايا هامة مطروحة على الساحة الوطنية؛ كما أن لجان المجلس المختلفة نظمت جلسات استماع مع عدد من القطاعات الوزارية منها كقطاع الثقافة، والمالية، والشؤون الخارجية وأيضاً الفلاحة وقطاع الاقتصاد والمال والإحصاء.

أثناء هذه الدورة واصلت لجان المجلس خرجاتها الميدانية فزارت عدداً من ولايات الوطن، واحتكت بالواقع الذي يعيشه المواطن ونقلت انشغالاته إلى الجهات المسؤولة في الهيئة التنفيذية.

وهكذا تلاحظون، سيداتي، سادتي، أن الدورة كما أسلفنا وصفها كانت دورة متميزة ومن كافة الأوجه.

بقي أن أقول أخيراً إنه خلال الأيام الأخيرة وفي إطار تنظيم أمور البيت قام أعضاء المجلس بانتخاب

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني .

(تصفيق)

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور، والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2011، في مجلس الأمة، شكراً للجميع، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً**

مسؤولي هياكل مجلس الأمة بدءاً بالمكتب ومروراً بمكاتب اللجان الدائمة وبقية مسؤولي الهيئة. بودي بهذه المناسبة أن أهنئ مجدداً السيدات والسادة الأعضاء الذين حازوا على ثقة زميلاتهم وزملائهم، وأتمنى لهم التوفيق في خدمة الصالح العام ضمن الهيئة وخارجها؛ كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لزميلتي وزملائي أعضاء المكتب السابقين وكافة مسؤولي هياكل مجلس الأمة الذين عملوا إلى جانبي وساعدوني في خدمة الهيئة وفي خدمتكم، ولن تفوتني الفرصة لكي أقدم لهم بالغ الشكر والعرفان ولكل الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة على ما بذلوه من جهد واضح خلال الدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وأنا أستعرض أوجه نشاط مجلس الأمة وأقيم الجهد الذي بذلته هذه الجهة أو تلك، لن يفوتني التنويه بنوعية العلاقات الجيدة التي سادت عمل هيئتنا مع الحكومة بكافة قطاعاتها الوزارية، التنويه ذاته أخص به المجلس الشعبي الوطني، وأشكر الجميع على حسن أدائهم مع هيئتنا.

وقبل أن أنهى تدخلتي هذا، بودي أن أشكر السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد الوزير الأول، السيد نائب الوزير الأول، والسيدات والسادة الوزراء ممثلي القطاعات الوزارية المختلفة وكذا السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، ورجال الإعلام الذين باستمرار رافقوا أعمالنا.

للجميع أقول شكراً على المشاركة في هذه المناسبة الدستورية الخاصة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن أفوت الفرصة المتاحة أمامي لكي أثني كذلك على جهد عمال إدارتنا الذين عملوا بجد واقتدار طيلة العام الفائت، فأنجزوا ما كان مطلوباً منهم وبمهنية كاملة، فلجميع الشكر والتقدير والعرفان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 14 ربيع الأول 1433

الموافق 07 فيفري 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587